مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ **ISSN:** 1112- 7872
E-ISSN: 2600-6162
مجلد: 18 عدد: 01 أوت 2022
العنوان: المصادرة والقمع في الإدارة الاستعمارية... ص.ص 801- 822.

المصادرة والقمع في الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وردود فعل الجزائريين (انتفاضة عين التركي في 26 أفريل 1901 أنموذجا)

وليد بوشو1، محمد بلقاسم2.

-1walid.bouchou@univ-alger2.com
-2Belkmoha123@gmail.com

Walid Bouchou, Mohameb Belkacem
تاريخ الإرسال:2021/01/09؛ تاريخ القبول:2022/02/20

Abstract:

The Ain al-Turki uprising erupted as a result of the colonial policy on April 26, 1901 under the leadership of Yaqub Ben El Hadj Ahmed, whose direct cause was the establishment of the settlement village of Margueritte on the lands of Riga and the attempt to expand it continuously through several methods of confiscation and depriving its inhabitants of their fertile lands.

This uprising exposed the policy of the colonial administration and the colonialists in Algeria, which motivated the French government, parliamentarians, as well as the press to conduct field investigations about colonial measures and the situation of the Algerians. As for the settlers, their position on the uprising was to criticize the administration that did not, according to them, carry out its main mission, which is to monitor the Algerians. They demanded tougher procedures and laws guaranteeing settlers' superiority and the exploitation of Algerians.

Keywords: Uprising ; Ain al-Turki; Colonial administration; Confiscation; Funnel.

الملخص:

اندلعت انتفاضة عين التركي جراء السياسة الاستعمارية يوم 26 أفريل 1901 تحت قيادة يعقوب بن الحاج أحمد، والتي كان سببها المباشر هو إنشاء القرية الاستيطانية مرغريت على أراضي ريغة ومحاولة توسيعها باستمرار عن طريق عدة طرق للمصادرة وحرمان سكانها من أراضيهم الخصبة، حيث أدت هذه الانتفاضة إلى كشف سياسة الإدارة الاستعمارية والمعمرين في الجزائر، والتي حركت الحكومة الفرنسية والبرلمانيين وكذا الصحافة للقيام بتحقيقات ميدانية حول الإجراءات الاستعمارية ووضعية الجزائريين، أما المعمرون، فقد كان موقفهم من الانتفاضة هو انتقاد الإدارة التي لم تقم حسبهم بمهمتها الأساسية وهي مراقبة الجزائريين، حيث طالبوا بإجراءات وقوانين أكثر قساوة تضمن بقاء تفوق المعمرين واستغلال الجزائريين.

الكلمات المفتاحية: انتفاضة ؛ عين التركي؛ الإدارة الاستعمارية؛ المصادرة؛ القمع.

مقدمة:

تميزت الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر بإجراءات وأساليب متكاملة ومترابطة تهدف لنشر الاستيطان عن طريق تهجير أكبر عدد من الأوربيين باختلاف جنسياتهم نحو الجزائر لضمان الربط الكامل للجزائر بفرنسا، لذلك فقد قامت لتحفيزهم للهجرة والاستقرار فيها إلى أسهل طريقة وهي مصادرة الأراضي الأكثر خصوبة من الجزائريين ومنحها إياهم وجع الملاك الجزائريين عمالا بأجور زهيدة في فائدة المعمرين.

قام الجزائريون جراء ذلك بعدة ردود فعل منها الثورات والانتفاضات، وكذا الهجرات إلى عدة دول إسلامية وإيداع الشكاوي لدى البعثات الحكومة الفرنسية واللجان البرلمانية، غير أن الإدارة الاستعمارية، عوض تقديم بعض الحقوق للجزائريين، فقد قامت

بترسانة قانونية بموجب قانون الأهالي لقمع الأهالي وقمع الجزائريين وضمان مواصلة التوسع الاستيطاني.

كان الهجوم على القرية الاستيطانية مرغريت من قبل سكان ريغة إحدى ردود الفعل هذه التي تمكنت رغم إمكانياتها البشرية والمادية المحدودة، ومدتها القصيرة، ورغم نتائجها الميدانية البسيطة، من فضح الإدارة الاستعمارية في الجزائر وأساليبها، وشدت انتباه الرأي العام الفرنسي والحكومة الفرنسية فيما يخص السياسة الاستعمارية تجاه الجزائريين ومطالبهم.

لمحة عن المنطقة

تقع عين التركي في منطقة إستراتيجية نسبيا قبل وأثناء الاستعمار الفرنسي، وذلك من خلال موقعها على الطريق الجبلي لمليانة الذي يربط سهل متيجة بوادي الشلف، والذي يعود شقه واستعماله إلى فترة سابقة، أما تاريخيا، فقد استقر فيها آل ريغة الذين يعرفون على أنهم يشكلون قبيلة ثائرة، مستغلة موقعها الاستراتيجي على الطريق الرابط لمنطقتين غنيتين، والحصن الطبيعي لجبل زكار (Bulletin du Comité de l'Afrique française, 1903, p. 108).

تم إنشاء القرية الاستيطانية مرغريت رسميا سنة 1881 على أراضي ريغة، والتي سميت باسم الجنرال شارل أوغسطين مرغريت (1823-1870) تابعة لبلدية حمام ريغة، والتي كان الهجوم عليها مع بداية القرن العشرين ردا على الأساليب الاستعمارية.

أحداث الانتفاضة:

جرت انتفاضة عين التركي يوم 26 أفريل 1901، والتي لم تدم أكثر من يوم واحد، وذلك راجع إلى عدم التحضير الجيد لها من قبل رجال متمرسين في الحرب، حيث كان معظمهم فلاحين أو عمال في مزارع ومنازل المعمرين، غير أن هذه الانتفاضة الصغيرة كان لها صدى واسع في الجزائر وفي فرنسا، أدت إلى صدامات بين المعمرين في الجزائر ونوابهم البرلمانيين المدافعين عنهم من جهة، والرأي العام

الفرنسي في فرنسا، والذي يحاول فهم أساليب الاستعمار المطبقة في الجزائر وبعض المدافعين عن الجزائريين من جهة أخرى.

فمباشرة بعد الانتفاضة، بدأت عدة تحقيقات حول الاستيطان في منطقة ريغة والبحث عن أسباب اندلاعها من قبل الحكومة الفرنسية وكذلك الإدارة الاستعمارية في الجزائر، بالإضافة إلى تحقيقات الصحافة.

وحسب كل التحقيقات التي سنتطرق إليها، فإن أولى التحضيرات كانت منذ أيام قليلة من يوم الانتفاضة، والتي لم يكن على علم بها إلا بضع رجال من المقربين من قائد الانتفاضة يعقوب، في حين أن كل الإدارة الاستعمارية باختلاف مؤسساتها كانت تجهل هذا التحضير، ولم تعلم بها إلا بعد اندلاعها يوم 26 أفريل.

كان يعقوب بن الحاج أحمد عاملا في حقول العنب مختص في تقليم الكروم لدى أحد المعمرين وهو مارك جينودي (Marc Jenoudet) - مالك حقول عنب واسعة- والحاج يعقوب من دوار عدلية من عشيرة بوعيا (le temps, 1902)، وحسب جريدة لوفيغارو (Le Figaro) فإنه لم يكن مشتبها فيه للقيام بدور هام في انتفاضة ما وأنه قادر على تعبئة الثوار (Le Figaro, 1902) .

انضم يعقوب إلى الطريقة الرحمانية قبل أربع سنوات من الانتفاضة، وهي طريقة معروفة بعدائها للاستعمار وثوراتها ضده، والتي تصفها نشرية إفريقيا الفرنسية على أنها "إحدى الطرق الدينية التي تكبر كل يوم بالتوازي مع استيلاء الأوربيين والمسيحيين على أراضي الإسلام" (Afrique Française, 1903, p. 107) .

أما فيما يخص التحضير للانتفاضة، فحسب رئيس الحكومة الفرنسية والداك روسو (Waldeck Rousseau - 22 جوان 1899 / 7 جوان 1902- في كلمته أمام البرلمان الفرنسي قال: "تم تكليف لجنتي تحقيق مستقلتين عن بعضهما البعض من أجل التحقيق حول الانتفاضة، الأولى تحت إشراف محافظ الجزائر والثانية برئاسة

المختص في الشؤون الأهلية لوسياني (Luciani)، وكانت نتيجة التحقيق كما يلي: بمناسبة حفلة دينية في 22 و 23 أفريل، تم عقد اجتماعين سريين للأهالي، وفي إحداهما ظهر أحدهم المسمى يعقوب بخطاب ملهم، حيث بدأ يبرز عند الأهالي ... من خلال الوثائق التي تحصلت عليها والجديرة بالثقة فقد تم التداول من أجل شراء حصانين وإرسالهما لبوعمامة ... وفعلا تم شراء الحصانين من قبل رفقاء يعقوب، وبعدما قدروا بأن هذه الهبة غير كافية، قام اثنين من الواقعين تحت إلهام يعقوب بسرقة حصان ثالث من أحد الأهالي، وهذا الأخير قام بالاحتجاج لدى القايد صبيحة 26 أفريل" (Journal Officiel République Française, 1901, p. 1383) .

أما جريدة لوفيغارو (Le Figaro) فتقول: "في حفل سيدي محمد بن يحي تمت التحضيرات الأخيرة، حيث أكدت أحد التقارير الرسمية أن يعقوب بعد أن جعل الإخوان في حالة نشوة، بين لهم نيته باسترجاع الجزائر المسلمة وأعلن نفسه قائدا للانتفاضة وعين محمد بن صدوق ومحمد بن أحمد مساعدين"(Le Figaro, 1902) .

تتفق المصادر الفرنسية أن بداية الانتفاضة كان بعد شكاية أحد الجزائريين المسمى سلطاني ملياني بن محمد لدى القايد بعدما تم أخذ حصانه.

ففي الصباح الباكر ليوم الانتفاضة، أرسل سلطاني أخوه للشكاية وإعلام المساعد الأهلي لعدلية قويدر علي العربي حول ما يتم التحضير له، والذي بدوره قام بتحذير القايد الذي بعث تلغراف للمسؤول الإداري لحمام ريغة مارل (Marel) بأن ستة أهالي ممتطين أحصنة يحضرون للانضمام لبوعمامة، ويطلب منه إرسال فارسين اثنين إلى تيزي أوشير على بعد 4 كلم عن قرية مرغريت لمساعدته لمنعهم (Le Temps, supplément du journal., 1902)، وقام القايد بالتوجه رفقة الأخوين سلطاني نحو المنطقة، وعلى بعد 4 كلم من مرغريت التقى مجموعة من 7 رجال من الثوار، وأمام هذه الحالة قام القايد بالانسحاب، حيث توجه نحو منزل حماية

الغابات واختبأ فيه مع الفارسين، وكذا حارس الغابات الذي التقاه في الطريق وامرأتان تعيشان في هذا المنزل، وبعد فترة قصيرة لحقه الثوار، حيث أصبح العدد حوالي 30 شخصا حاصروا المنزل وتمكنوا من قتل الحارس الغابي وأسروا القايد، وحسب رئيس الحكومة والداك روسو (Waldeck-Rousseau) فإن الثوار قرروا منذ هذه الفترة السير نحو مرغريت، وكانت تصريحات يعقوب: "لنذهب إلى مرغريت، ستتجنبون النساء والأطفال، أما فيما يخص الرجال الذين يقبلون شريعة الرسول ستعفونهم وستقتلون الآخرين" (JORF, 1901, p. 1383).

أرسل المسؤول الإداري لبلدية حمام ريغة مارل أحد مساعديه مونتوي (Monteil) رفقة فارسين، وبعد وصولهم إلى منزل حماية الغابات في تيزي أوشير، نقطة الالتقاء التي حددها القايد، كان هنالك 30 رجلا من الثوار، أسقطوه أرضا، وحاول الفارسين الدفاع عنه، حيث جرح أحدهما، أما الآخر فقد تمكن من الفرار، أما مساعد الإداري مونتوي، فقد أُخذ أسيرا بعدما فرض عليه ارتداء البرنوس والشاشية والنطق بالشهادتين (Afrique Française, 1901, p. 141).

وقد تواصلت الحملة نحو مرغريت، حيث كان المبدأ الأساسي المطبق من قبل الجزائريين على جميع الأوربيين هي النطق بالشهادتين وارتداء البرنوس والشاشية والسير إلى جانب الثوار، في حين تم قتل كل شخص يقاوم ويرفض الخضوع.

في الطريق تم الالتقاء بأحد المعمرين وهو صاحب فندق بمليانة ماتي (Matté) مع خادمه جيلالي يقود عربة نقل فيها أواني ومؤونة، ذاهب نحو قرية فيزول البنيان (عين الينيان حاليا)، قام الثوار بأسر جيلالي، في حين تمكن ماتي من الفرار، وقام بإنذار المسؤولين الفرنسيين بعين البنيان حيث قام رئيس البلدية بإبلاغ المسؤول الإداري مارل الذي توجه مباشرة مع مساعده لملاقاة الثوار، كما تم قتل أحد

الاسبانيين أنتونيو باديلا (Antonio Padilla) ومعمر فرنسي بعدما رفضا الخضوع(Le Figaro, 1901) .

وبعد فترة قصيرة، وصل الجزائريون إلى مزرعة مارك جينودي الواقعة على بعد 2 كلم من قرية مرغريت، وهو صاحب أراضي واسعة في المنطقة ومساعد خاص (Adjoint spécial)، ولم تتغير طريقة تعامل الثوار ومطالبهم حيث يصف جينودي وصول الجزائريين لمزرعته بقوله: "كانت الساعة تشير إلى منتصف النهار، خرجت من غرفتي دون ارتياب ودون سلاح، فوجدت نفسي محاطا من قبل حوالي 100 رجل بين فارس وراجل ولا أعلم ما الذي حصل من قبل ... رأيت بين الأهالي المحيطين بي عددا منهم من الأشخاص الذين أعرفهم وآخرين لدي صداقات معهم" (JORF, 1901, p. 1139)، وفيما يخص طلب الثوار يقول: "وجهت إلي صيحات: "شهّد شهّد"، وقاموا بنزع قبعتي غير أنني أرجعتها لرأسي وأجبتهم: أتركوني أفكر، أنا أشهد عندما أرغب" وتم رمي قبعتي مجددا على الأرض، حملتها وأرجعتها لرأسي بغضب هذه المرة، وبدأت أصيح: "لا أحد يلمسني"، وفي نفس الوقت تلقيت ضربة من وراء رأسي أسقطتني أرضا حيث أغمي علي وبقيت في وعي جزئي، وبعد لحظات تمكنت من القيام، ومباشرة بعد قيامي تلقيت ضربة ثانية أسقطتني أرضا، مغمى علي كليا، اقترب مني أحدهم أسمه بوزيد - وذلك حسب القايد - من أجل قطع رأسي لكن تم منعه من قبل القايد، وبدأ نقاش حول قتلي، وفي الأخير استرجعت وعيي وتعرفت على مونتوي (Monteil) والذي كان في الخلف، كما تعرفت على فرنسيين، وهنا فهمت الوضع، وقلت للسلطان أنا تحت طاعتك" (JORF, 1901, p. 1139)، وهو ما أدى إلى عفو الثوار عنه، وقاموا بقتل العجوز غاي (Gay) و إيتيان رولان (Etienne Raulin) اللذان رفضا الخضوع، وبعد هذه الحادثة عمل جينودي على شرح مطلب الجزائريين للمعمرين وإقناعهم بتطبيقها انتظارا وصول الدعم: "بعد هذه الحادثة أصبحت أجري إلى الأوربيين الذين نلاقيهم، وأرمي قبعاتهم بيدي على الأرض وأقول لهم: "اخضعوا لي بسرعة انظروا إلى رأسي، انظروا إلى دمي ... كنت متيقنا أننا سنجد

قرية تم تحذيرها وهي مستعدة للمقاومة" (JORF, 1901, p. 1139).

ومع مدخل القرية كان عدد الأسرى حسب جينودي 30 أسيرا، وهو ما فرض على الأوربيين حسبه عدم المقاومة، لذلك فقد كانت طريقة جينودي هو ربح الوقت: "لما وصلت السّرية (الثوار الجزائريين) أمام دار البلدية، تساءلت عما يجب فعله، منازل مثل منزل أناستاز (Anastaze)، مكتب البريد ودار فيارت (Wiart) فيها كل ما يجب من أجل الدفاع، أسوار قوية، نوافذ فيها شباك، ورجال عازمون ومسلحون في الداخل، لكن نصحهم بالمقاومة يعني بالتأكيد موت كل الذين في الخارج، والثأر ضد النساء والأطفال الذين هم في المدرسة دون دفاع، لذلك طلبت منهم عدم الدفاع، فتجنب إراقة الدماء وجعل الأشياء أكثر بطئا من أجل ربح الوقت يتوجب سلب المنازل، وهي الخطة الوحيدة" (JORF, 1901, p. 1139).

وبعدما قام الثوار الجزائريون بتأمين قرية مرغريت، دعا قائد الانتفاضة يعقوب لمواصلة الحملة والتوجه نحو مليانة، غير أن الإدارة الاستعمارية علمت بالانتفاضة بسبب عدم قطع خطوط التلغراف، حيث انطلقت القوات الفرنسية لإخماد الانتفاضة، إذ توجه بوجي (Bougier) – مساعد المسؤول الإداري، تم تعيينه نائبا للمحافظ في مليانة- مع ثلاث دركيين وملازم من الدرك للتوجه نحو الثوار وذلك مع أول المعلومات دون معرفة تفاصيل الانتفاضة، سابقين سرية رماة متوجهة لنفس الهدف، ومع وصولهم، قام الثوار بالالتفاف حولهم وأسرهم، في حين تمكن الملازم ديبوي (Dupuy) من الفرار بعدما إصابته في ساقه، وقام بإخطار ضباط سرية الرماة عن الوضع والحذر الواجب في الطريق (Afrique Française, 1901, p. 142).

وأثناء مواصلة طريقهم نحو مليانة اصطدم الثوار الجزائريون بسرية الرماة حيث تمكنوا من قتل جندي وجرح آخر، وقتلت السرية ثلاث جزائريين، أما الآخرون فقد انسحبوا من المعركة، وتوجهوا

نحو جبل زكار، حيث انتهت الانتفاضة (أنظر التعليق رقم 1) ، وفي المساء وصلت السلطات الاستعمارية مع عدة فصائل يقدرها أحد المعمرين وهو غوتيي (Gauthier) والذي كان من بين الأسرى بـ 2000 جندي (JORF, 1901, p. 1139).

التحقيقات حول الانتفاضة:

إذا كانت تفاصيل الانتفاضة من الجانب الاستعماري قد تمت معرفتها خاصة فيما يخص عدد القتلى والجرحى وتفاصيل الأحداث، فإنه من جانب الجزائريين تبقى شبه غامضة بسبب سرية الانتفاضة من جهة، وعدم اعتراف الثوار أثناء محاكمتهم بتحضيراتهم ونواياهم، كما أن الإدارة الاستعمارية لم تهتم فيما يخص الجزائريين بالخسائر البشرية.

بدأت عدة تحقيقات مباشرة بعد إخماد الانتفاضة من الإدارة الاستعمارية للبحث عن أسباب الانتفاضة، وكيفية التحضير لها وهدف الثوار منها، حيث يقول رئيس الحكومة والداك روسو: "منذ هذه الفترة، جاءت الاستعلامات من كل المناطق من الجزائر حول حالة الأهالي في كل محافظة، ولم تكن التحقيقات خاصة بالمحافظين وإداريهم فقط، وإنما من مفوضين من الحكومة العامة مرسلين لمجلس الحكومة حيث تم إرجاع عدة أحداث من الانتفاضة إلى حجمها الطبيعي" (JORF, 1901, p. 1139).

ففي رسالة المسؤول الإداري لحمام ريغة مارل للحاكم العام جونار يشرح له الوضع العام ويحدد له الخسائر البشرية: "تم استرجاع الهدوء، تم قتل حارس غابي فرنسي وجندي من الرماة واثنين من المعمرين ، واثنين من الإسبان وإيطالي واحد، كما جرح ملازم أول للرماة ودركيين اثنين، وثلاثة أهالي قتلوا من قبل الفصيلة (Le Figaro, 1901).

وفي رسالة من الحاكم العام شارل جونار إلى رئيس الحكومة الفرنسية في 13 ماي: "حتى الآن، من المؤكد أن هذه الثورة لم يتم

تحضيرها منذ وقت طويل، وإنما كانت بسبب انفجار للتعصب حيث يعطينا تاريخ الجزائر عدة أمثلة عن ذلك، الثائرون حاولوا الاستيلاء على الأسلحة، ولو كانوا قد خططوا لها قبل فترة لقاموا بالهجوم على مرغريت عن طريق خطة أكثر تنظيما ... بعض الأهالي كانوا مسلحين ببنادق قديمة، وكثير منهم بسكاكين وعصايا، وهذا ما لاحظه النائب البرلماني ليطو (Lutaud) في تقريره بأن هدفهم هو فرض الشهادة والإسلام على المعمرين وإدخالهم في صفوفهم كرفاق أكثر منه كرهائن، ومن بينهم بعض النهابين الراغبين في استغلال الظرف من أجل السلب، ورغم ذلك فإن الحادثة احتفظت بشكلها الديني ..." (JORF, 1901, p. 1384).

كما انتقد الحاكم العام جونار تضخيم المعمرين وصحافتهم للأحداث، فمن خلال تلغراف بعثه جونار لرئيس الحكومة في 28 ماي: "قيل أن أحداث 26 أفريل كانت نتيجة لثورة منسجمة وهي انفجار مستعجل لمؤامرة عامة في كل المستعمرة أو في عدد كبير من القبائل ... كل ظروف القضية تؤكد العكس ... لا يجب السقوط في تضخيم الأحداث والاعتقاد المفرط للخطر" (JORF, 1901, pp. 1384-1385).

ركز المحققون حول الانتفاضة والصحافة اهتمامهم بشخصية يعقوب من أجل فهم تفاصيل الانتفاضة وأسبابها والأهداف منها خاصة من خلال الشهادات، منهم مارك جينودي الذي كان مالك الحقول التي كان يعمل فيها يعقوب، والذي أسر أثناء الانتفاضة، ففي شهادته أمام المحكمة، أكد جينودي أن عدم وجود خسائر أكثر من الجانب الاستعماري راجع إلى اعتدال يعقوب، كما قال أنه لو علم بطلب الثوار منذ البداية فلن تكون أي ضحية، حيث كان الثوار يحترمون كل الأشخاص الذين نطقوا الشهادة، بدليل أنه لم يتم سلب ساعته ولا محفظة النقود أما حول سير الحملة، فيقول أنه بعد قتل الإيطالي، فقد توقف الثوار عن القتل، وفي سؤال من القاضي: "هل كان ممكنا حصول أكثر خسائر بدون يعقوب، يجيب جينودي: "أكيد، الاعتدال الذي يتصف به السلطان كان مفيدا جدا" (Le Figaro,

(1903، وتقول جريدة الطان (Le Temps) أن جينودي قال أمام القاضي: "سمعت القول بأن يعقوب قال: أي شخص يقوم بالقتل سأقتله"(Le Temps, 1903) .

أما في تحقيق لجريدة لوفيغارو (Le Figaro): "كل المعمرين الذين سألناهم خاصة جينودي و أناستاز (Anastase) اعترفوا بأن يعقوب شخص متنور (illuminé) وليس مجرما يختفي تحت غطاء التعصب الديني إرادته في السلب وإراقة الدماء ... صحيح أنه تم قتل 6 أشخاص، لكن هنا كان يعقوب غير قادر على احتواء وحشية تابعيه وخاصة شراسة ملازمه محمد بن صدوق"، أما فيما يخص سير الانتفاضة: "عجيب ملاحظة أنه لم تتم إساءة معاملة أي امرأة أو طفل، وأن الممتلكات تم احترامها، ولا توجد أي حالة سرقة أو نهب، ويعقوب، عندما كان يواصل طريقه كلف أحد رجاله بحماية المنازل الفارغة من أجل ضمان عدم نهبها من قبل النهابين الذين يتبعون الثوار" (Le Figaro, 1902).

وتؤكد الأحداث التي جرت في المدرسة هذا الرأي، فحسب مورينو فقد وصل الثوار الجزائريون إلى المدرسة على الساعة الواحدة زوالا، وهو وقت دخول الأطفال لمدارسهم للفترة المسائية، حيث كان عددهم 60 طفلا، "30 منهم فتيات ما بين 10 و 14 سنة معرضين لأسوء الأخطار"، كما قامت النساء "المرعوبات" بأخذ أبنائهم الرضع والتجأن إلى المدرسة تحت حماية المعلمة غوبلي (Goublet)، وبعد أخذ زوجها أسيرا وإلزامه على الشهادة وارتداء البرنوس والشاشية عادوا إلى المدرسة، غير أنهم وجدوا المعلمة التي منعتهم من الدخول، وقاموا بالانسحاب(JORF, 1901) ، غير أن تصريح المعمر شارل غوتيي كان مختلفا نوعا ما، حيث قال أن "اجتياح المدرسة كان من قبل شخص واحد معروف جدا في مرغريت"، فبعد أن طرق باب المدرسة سارع إلى طمأنة الأطفال، وغادر فور أن سلمت له بندقية السيد غوبلي (فيلين، 2012، صفحة 41) حيث يستدل النائب البرلماني ألبان روزي بهذه الحادثة ردا على القول بوحشية وطمع الثوار (JORF, 1901, p. 1196).

أسباب الانتفاضة:

كانت انتفاضة عين التركي سببا لعدة تحقيقات من قبل الإدارة الاستعمارية حول منطقة ريغة خاصة والجزائر عامة، فبالإضافة على البحث عن أسباب الانتفاضة، وأهدافها ونتائجها، فقد بدأت الدراسات حول الأساليب الاستعمارية وأوضاع الجزائريين تحتها من قبل الحكومة العامة للجزائر، المحافظين والإداريين، بالإضافة إلى البرلمانيين والصحافة، والتي أدت إلى صدام عنيف في الرأي العام بين فرنسيي فرنسا من جهة والمعمرين ونوابهم البرلمانيين ومنتخبيهم من جهة ثانية.

ومن خلال دراسة أوضاع المنطقة وسكانها قبل الانتفاضة، يتبين أن مصادرة الأراضي كان السبب الأساسي لاندلاعها، فرغم مظهرها الديني من خلال فرض النطق بالشهادة وارتداء البرنوس والشاشية، إلا أن المصادرة كانت سببا في حقد أهالي ريغة على الاستعمار، وكان إعلان يعقوب للانتفاضة تجسيدا لهذا الإحساس.

ففي رده أمام القاضي حول أوضاع الجزائريين في المنطقة قال يعقوب: "يتم التعهد لنا مع بداية الخدمة بمبلغ، وعند وقت الدفع يمنحوننا أقل، وإذا قمنا بالاحتجاج فإنهم يهينوننا، وكنا مجبرين بالقبول باعتبارنا فقراء ... أبي الذي لا يزال حيا كان يملك أراض والتي تم مصادرتها، وهو أيضا جعلوه كمتسول مثلنا ... نحن فقراء، ومع ذلك فإنهم يحاولون سلبنا مجددا من الجزء الصغير من الأراضي التي بقيت لنا(Le Temps, 1902) .

ويعترف رئيس الحكومة والداك روسو (Waldeck-Rousseau) أمام البرلمان بأن المصادرة نهبت أراضي ريغة، حيث يعطي بعض الإحصائيات: "توجد على أرض البلدية قبيلة كبيرة، آل ريغة، ودوار عدلية الذي قدم الشخصيات الأساسية لانتفاضة مرغريت تم احتلاله عن طريق نزع الأراضي مبدئيا، ثم عن طريق البيع بالرضا والبيع بالمزاد لأراضي الشيوع ... وفيما يخص نزع أراضي الأهالي، توجد أرقام مختلفة، فمن خلال الأرقام التي تم تزويدي بها من قبل الإدارة

فهي كالتالي: حوالي 12 ألف هكتار تم مصادرتها في 1868 تم تخصيصها للرعي، وفي 1877، 1878، 1879، تمت مصادرات أخرى جزئية تضمنت 1835 هكتار، ثم مثلما أشرت إليه سابقا، الأهالي قاموا ببيع عدد من الأراضي بالتراضي في حين أدت آليات بيع أراضي الشيوع وتقسيم الأراضي الجماعية إلى تصرفات أخرى للملكية (JORF, 1901, pp. 1382-1383).

كانت آليات بيع الأراضي ذات الملكية الجماعية والعائلية في فائدة الموثقين والمحتكرين والمعمرين عن طريق قانون وارني (Warnier 1873) الذي يهدف حسب المشرع إلى الاستفادة من فوائد الملكية الخاصة وتحقيق حركية الأرض، غير أنه في الحقيقة هو سلب أكبر جزء من الأراضي من الجزائريين وتحويلها للأوربيين، فيكفي شراء أحد الأوربيين من جزائري لحصته في الأرض العائلية ليطلب شراء كل الأرض العائلية عن طريق العدالة، حيث يقوم عمال مسح الأراضي بمنحه سند يبين حقوقه، لكنهم لا يقومون بإجراءات تحديد الحصص، وبسبب هذه الإشكالية يطالب بالبيع بالمزاد العلني (Vignon, 1919, pp. 197-198)، كما يقوم بعضهم بشراء أجزاء غير مقسمة من أراضي الشيوع، وعندما يجد نفسه بدون إمكانية استغلالها، يطالب تدخل العدالة من أجل ضم الأراضي المتبقية من الأرض الجماعية (Afrique Française, 1903, p. 110).

أرسل أحد المحققين وهو بيشون (B. Buchon) في سنة 1886 تقريرا إلى محافظ وهران الذي أرسله بدوره إلى الحاكم العام يصف فيه تلك الأساليب كما يلي: "فور تسليم العقود لقبيلة ما فإن الأهالي يتعرضون إلى التجريد والابتزاز من طرف محتكرين لا يحرجهم حياء من طرد أصحاب الأرض من أراضيهم مستظهرين لذلك سندات تعود أحيانا إلى عدة سنوات خلت، إذ يكفي استلاف بعض القطع النقدية بفائدة تصل إلى 50% لمدة ثلاث أشهر أو تسليم شيء من السلع الفاسدة بأثمان خيالية تتحول كل هذه العمليات التافهة في مدة قصيرة إلى رأسمال كبير، كان تداعي الإجراءات بعد ذلك معروفا:

إمضاء بالموافقة، فمحاكمة، فحجز ..." (أجيرون، 2007، الصفحات 188-189).

ومن خلال هذه الأساليب للمصادرة تم نهب معظم أراضي ريغة، فحسب تقرير المسؤول الإداري لحمام ريغة مارل حول أسباب الانتفاضة، فرغم اعتباره أن السبب الأساسي هو التعصب بسبب الزوايا الدينية، فإنه يقول بوجود أسباب أخرى مساعدة أولها هو استيلاء الاستيطان على الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية لدوار عدلية، الذي يحتوي حسب قانون سيناتوس كونسيلت في 22 أفريل 1863 على مساحة 15019 هكتار، 21 آر و 15 سنتآر تم تقسيمه كما يلي(Le Figaro, 1902) :

أملاك الدولة (غابات وأملاك حكومية)	2.701h 69a 05c
الملكية البلدية (غابات خاضعة لمصلحة الغابات)	2.707 00 00
الملكية البلدية (المقابر والزوايا)	29 94 35
الملكية العامة	166 09 86
أراضي الملك التي يمتلكها الأهالي	9.324 47 90
المجموع يساوي:	15.019 21 15
من مساحة	9.324 47 90
من أراضي الملك، تم الاقتطاع من قبل الدولة من أجل الاستيطان 1799 الملكية الخاصة للمعمرين ضمت مساحة مقدرة بـ 3000	4.799 00 00
هذا الرقم تقريبي، عدد من الملاك لهذه الأراضي لا يسكنون فيها، لذلك فلم يكن ممكنا الحصول على معطيات دقيقة.	
المساحة المتبقية للأهالي الجزء الأكبر منها أحراش وغابات.	4.525 47 90
h هكتار a آر c سنتآر	

ولم يكن إنشاء قرية مرغريت التي تأسست على أراضي ريغة رسميا سنة 1881، والتي تحتوي على 221 فرنسي و163 أوربي سنة 1901 (Phéline, 2017, p. 4)مخالفا لطرق المصادرة، حيث اعترف محامي جينودي أما القاضي سنة 1903 حول انتفاضة مرغريت أن جينودي اشترى من 300 جزائري 1100 هكتار بمبلغ 21800 فرنك، منها 760 فرنك تقاسمها أصحاب الأراضي، و21250 فرنك تمثل مصاريف العدالة (Vignon, 1919, p. 198)، وبعد تعيينه كمساعد خاص لم يكف جينودي عن إيداع مشاريع أخرى للتوسع بداية من سنة 1895 (Phéline, 2017, p. 6)، وفي سنة 1900 أصر جينودي على حصول قرية مرغريت على توسع رابع والذي يستلزم اقتطاع حوالي 100 هكتار من الجزائريين، غير أن مالكي الأراضي رفضوا كل تنازل، وأرسلوا شكوى لرئيس الجمهورية الفرنسية حيث تم إلغاء عرض جينودي، كما عرضت هذه المسألة مجددا على الحاكم العام جونار خلال زيارته إلى مرغريت في ديسمبر 1900، حيث طلب هذا الأخير من المسؤول الإداري لحمام ريغة إيجاد حل لهذه المسألة غير أن سكان ريغة جددوا شكواهم لرئيس الجمهورية الفرنسية(Le Figaro, 1901) .

يظهر هكذا أن السبب الأساس لانتفاضة مرغريت هو النظام الاستعماري والقوانين الاستثنائية، وخاصة مصادرة الأراضي وكثرة الضرائب، حيث يصفها الكاتب لويس فينيون (Louis Vignon) سنة 1919 بقوله: "هي انتفاضة محلية صغيرة حول مسألة اقتصادية حقيقية والتي كانت للأسف تحت مظهر ديني" (Vignon, 1919, pp. 197-198).

موقف الرأي العام الفرنسي من الانتفاضة:

بالرغم من كون انتفاضة مرغريت انتفاضة صغرى في إمكانياتها المادية والبشرية ومدتها، إلا أن صداها كان كبيرا أدى إلى مناقشات

واتهامات حول الأساليب الاستعمارية في الجزائر، والإجراءات الواجب إتباعها لتجنب وقوع ثورات وانتفاضات مشابهة للجزائريين.

فعوض البحث عن أسباب الانتفاضة ومحاولة التخفيف من الأساليب الاستعمارية، فقد بدأت انتقادات المعمرين ونوابهم ضد الجزائريين باعتبارهم متعصبين ومتخلفين والدفاع عن المعمرين.

دافع النائب البرلماني مورينو (Morinaud) في مداخلته في البرلمان (أنظر التعليق رقم 2)، على المعمرين وأعمالهم في الجزائر، منتقدا الجزائريين والصحف غير المنحازة للمعمرين، ففي تشخيصه لأسباب الانتفاضة يتعجب مورينو: "هل كان أهالي مرغريت والمنطقة يشتكون من المعمرين؟، هل كان هؤلاء الأهالي مساكين تم نهبهم وسرقتهم ومصادرة أراضيهم من المعمرين؟، بعض الجرائد، عدة جرائد للأسف تدعي ذلك في فرنسا، في حين أن الحقيقة مخالفة تماما حيث أن المعمرين كانوا في هذه المنطقة بالخصوص محسنين للأهالي ... لا أريد الحديث عن تاريخ قرية مرغريت، هذه ليست مهمتي، فهي مهمة زميلي مارشال (Marchal) النائب عن محافظة الجزائر ... سيقول لكم العمل الحضاري الذي قام به المعمرون الفرنسيون هناك، سيبين لكم هؤلاء الرواد البواسل للحضارة، والذين اشتروا أراض بور غير مستعملة، مغطاة بالأشواك والأحجار الضخمة الساقطة من جبل زكار، مستصلحين هذه الأرض عن طريق اليد العاملة الإسبانية التي جعلتها أرضا قيمة، وأنشأوا فيها زراعة كروم رائعة، ووظفوا يدا عاملة أهلية برواتب أعلى من رواتب الفرنسيين في عدة محافظات (départements) في فرنسا ... هؤلاء هم المعمرون الذين اعتبرتهم عدة جرائد سارقين ونهابين وقتلة" (JORF, 1901, p. 1140).

كما انتقد مورينو النظام الإداري الاستعماري، غير أنه عوض انتقاده بوجوب تحسين أوضاع الجزائريين وإلغاء القوانين الاستثنائية، فإنه ينتقده لعدم تمكنه من مراقبة الجزائريين ومعرفتة المسبقة للانتفاضة: "كيف أنه في بلدية مختلطة، حيث يتواجد عدد كبير من

المستخدمين والمكلف كثيرا للخزينة: المسؤول الإداري، والإداريون المساعدين، وأمناء الإداريين، والشيوخ، ومحافظوا الغابات والحراس البلديين إلخ، وفي منطقة حيث توجد قرى عديدة وتنظيم إداري قوي، ينتج تمرد كهذا والذي كان ثمنه قتل ثمانية أوربيين ... يوم الأحد كانت هناك حفلة كبيرة لدى أحد المرابطين، وكل شيء تم تنظيمه هناك، والإدارة لم تعرف شيئا وهي تجهل كل ما يجري، وسمعت عن القضية مثل جميع الناس" (JORF, 1901, p. 1142)، كما انتقدت نشرية إفريقيا الفرنسية النظام الإداري المبني على سياسة الإلحاق: "قمنا بارتكاب خطأ فادح وهو الإلغاء النهائي للإدارة الخاصة للأهالي في الأقاليم كاملة الصلاحيات وتعقيدها في البلديات المختلطة بتطبيق المبادئ التشريعية الحسنة بالنسبة للأوربيين غير أنها غير مناسبة للحالة العقلية للمسلمين مثل التي نواجهها في الجزائر" (Afrique Française, 1901, p. 143).

وكان لجريدة المعمر (Le Colon) نفس رأي مورينو باعتبار أن الإدارة الجزائرية لم تقم بمهامها القانونية المتمثلة في مراقبة الأهالي حسب الجريدة، وإنما انحرفت نحو السياسة حيث تقول: "بالنسبة لنا، من غير المنطقي للإداريين الذين يتوجب عليهم عن طريق قانونهم وطبيعة مهامهم معرفة كل ما يجري في المناطق الأهلية أن يجهلوا بهذه العاصفة حتى الدقيقة المؤلمة... كيف لم تتمكن من إبطال حسابات التعصب واللصوصية وحماية أرواح الضحايا المساكين ... يجب الاعتراف بأن السياسة دفعت الإداريين الجزائريين للانحراف عن واجبهم ..." (JORF، 1901، صفحة 1142).

طالب المعمرون بتعديل النظام الإداري الاستعماري حتى يتناسب مع متطلباتهم واتخاذ إجراءات عقاب مثالية ضد الجزائريين من جهة ومنح المعمرين كل الوسائل للتمكن من إذلالهم من جهة ثانية حيث كتبت نشرية إفريقيا الفرنسية: "... هذا يبين لنا ما هي الأعمال التي ينبغي القيام بها من قبل إدارتنا، أولا، يجب أن يكون القمع فوريا وشاملا حتى لا يسلم أي شخص، ليس فقط الذين قادوا الانتفاضة، وإنما حتى الذين تبعوهم، بالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون القمع

ملائما لعقلية ونفسية الأهلي، حيث أن الصفح والعفو بالنسبة للعربي دليل على الضعف" (Afrique Française, 1901, p. 143)، أما مورينو فقد طلب بتسليح المعمرين، وكذا مراقبة الجزائريين والمرابطين والزوايا الدينية، كما طالب بمنح السلطات التأديبية لرؤساء البلديات والمساعدين الخاصين مثل التي يتمتع بها الإداريون" (JORF, 1901, p. 1144).

وفي نفس السياق نشرت إفريقيا الفرنسية مقتطفات من رسالة أحد المعمرين لها حول قضية مرغريت والإجراءات الواجب اتباعها: "... من غير المنطقي دراسة القانون القمعي من قبل أشخاص لم يروا أبدا بدوي بالقرب منهم ... يجب استعمال القوة على العربي، يجب معاملته كمهزوم، ولا يجب رفعه إلى مستوانا ولا إلحاقه بنا، فهذا خيال خطير" (Afrique Française, 1901, p. 230).

غير أن رأي الحاكم العام شارل جونار (Charles Jonnart) لم يكن نفس رأي معظم المعمرين ونوابهم، ففي رسالته لمحافظي الجزائر، وهران وقسنطينة في 29 أفريل 1901: "ألتمس منكم قبل كل شي الاهتمام فيما يخص الإداريين في البلديات المختلطة ونواب المحافظين بالقيام بزيارات متكررة في المناطق الواسعة، ويجب عليكم الاهتمام بدقة من الآن فصاعدا بالانشغالات والاهتمامات وحياة السكان الذين تديرونهم -يعني الجزائريين- ... في هذا الصدد، قمت بتأسيس أمانة عامة في مكاتبكم تهتم بالمسائل الأهلية، والتي يجب أن تقوم بجمع كل المعلومات حول حالة كل دوار، واحتياجات كل واحد منهم حول الوسائل التي من شأنها حل الأوضاع الصعبة ... يجب أن يكون في مكاتبكم تاريخ وقائمة جرد حول كل دوار يوما بيوم ... أود معرفة انشغالات رعايانا المسلمين باستمرار، والتأثيرات المختلفة عليهم، ومن خلالها يتم علاج الأخطاء والتجاوزات التي يشكون منها (Afrique Française, 1901, p. 144).

أما رئيس الحكومة، فقد كان رده بوجوب إرجاع قضية مرغريت إلى حجمها الطبيعي: "... أعتقد أنه لا يجب تضخيم الأحداث والاعتقاد

المفرط للخطر" (JORF, 1901, p. 1385) حيث رفض مطلب تسليح المعمرين، أما فيما يخص الإجراءات فقد طلب من الإدارة الاستعمارية بتسيير للجزائر بإستراتيجية ثنائية: "يجب أن تكون إدارتنا الاستعمارية من الآن فصاعدا على وجهين: سياسة تجاه المعمرين وسياسة تجاه الأهالي، فهما الوجهان اللذان لا يجب عزلهما بتاتا لأنني أعتقد أنه عن طريق اتفاق حقيقي حسب متطلبات الجانبين يمكننا التوصل لتحديد سياسة عادلة" (JORF, 1901, p. 1385).

المحاكمة:

بدأت وحدات الجيش الفرنسي التي وصلت إلى مرغريت، في اعتقال الثوار وتفتيش كل المناطق المحيطة بالمنطقة حيث قامت باعتقال كل الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق منهم يعقوب الذي تم إيقافه بعد ستة أيام من الانتفاضة، والتي حسب جريدة الطان (Le Temps) كانت صدفة على بعد 3 كلم من قرية لافيجري (جندل حاليا) من قبل حارس غابي حيث استسلم يعقوب، وتم وضعه رهن الحبس(Le Temps, 1902) .

بدأت محاكمة الثوار في 15 ديسمبر 1902 أمام مجلس جنايات هيرو (Hérault) بعد 17 شهرا من تاريخ الانتفاضة، وتواصلت حتى 8 فيفري 1903، بعد 45 جلسة (Afrique Française, 1903, p. 105).

ويرجع سبب نقل مكان المحاكمة إلى مونبوليي (Montpelier) – بلدية فرنسية تابعة لمحافظة هيرو- إلى طلب المحامي لادميرال (L'Admiral) وهو محامي مقرب للأهالي من محكمة النقض لتغيير بلد المحاكمة وذلك من أجل التخلص من ضغط الرأي العام في الجزائر من جهة، وكذا الشك في عدالة القضاة في الجزائر وانحيازهم للمعمرين ضد الجزائريين (Vignon, 1919, p. 11)، أما طول الفترة، فبالإضافة إلى طول فترة التحريات القضائية بسبب كثرة المتهمين، فقد كانت القضية شائكة حيث تم إثارة المشاكل الأكثر تعقيدا للمسألة الجزائرية (Afrique Française, 1903, p. 105).

لقد تمكن الجزائريون أثناء المحاكمة بتغيير وجهة الاتهام نحو تعسف الاستعمار الاستيطاني، والذي أدى إلى صدمة عمقت الاختلاف بين الرأي العام في الجزائر وفي فرنسا حول السياسة المنتهجة في الجزائر والتي تواصلت في الاتساع فيما بعد (Vignon, 1919, p. 11).

وأثناء المحاكمة طلب المدعي العام لافون (LAFON) بفرض أقصى العقوبات على الجزائريين وذلك لاعتبارات سياسية مثلما يطالب به المعمرون أكثر منها قانونية: "المتهمون يدعون أنهم احترموا النساء والأطفال، بالتأكيد احترموهم، لكن حسب عدد من التصريحات للثوار فإنه كان بإمكانهم عدم احترامهم في اليوم الموالي حيث احتفظوا بالقرارات الخطيرة، واليوم الموالي سيكون مخيفا، ومن أجل تجنب ذلك، يجب تطبيق عقوبات مثالية ... تذكروا أنه يوجد هناك فرنسيون والذين ينتظرون قراراتهم ..." (Le Temps, 1903).

تم إعلان الحكم حول المتهمين بمجموع 106 أشخاص كما يلي: يعقوب، و طالبي الحاج، وبوركيزة، وعبد الله الهيرتسي حكموا بالمؤبد مع الأعمال الشاقة، وثلاثة أشخاص آخرين بالأعمال الشاقة بين 15 و5 سنوات، وهم طالبي ميلود، وكوشيش سعيد، وبن يوسف سالم، و18 شخصا بأحكام مختلفة تدور بين الحكم بالسجن بـ 5 سنوات و الحرمان من الإقامة لفترة، في حين الحكم بالبراءة على الآخرين وهم 81 شخص (فيلين، 2012، الصفحات 188-189).

كانت ردود الفعل حول هذا الحكم مختلفة بين فرنسيي فرنسا وفرنسيي الجزائر، ففي فرنسا اجتمعت الصحافة تقريبا على قبول هذا الحكم، غير أن كل معمري الجزائر من خلال نوابهم البرلمانيين، وصحافتهم ومنتخبيهم كان لها موقف آخر، فرغم الأحكام الثقيلة والتعسفية، فقد تأسفت من "هذه الدرجة من التسامح"، معتبرة أن "التسامح يعني الضعف عند المسلمين" (Afrique Française, 1903, pp. 106-107).

نقل الأشخاص المحكوم عليهم بالأعمال الشاقة إلى سجن كايان (أنظر التعليق رقم 3) وعددهم 9 أشخاص، حيث توفي الأربعة المحكوم عليهم بالمؤبد تباعا بعد فترة وجيزة من نقلهم، فتوفي قائد الانتفاضة يعقوب وتم التصريح بوفاته في 18 مارس 1904 لدى مصالح الحالة المدنية بجزر الخلاص (LES ILES DU SALUT) وتوفي طالبي في 11 جوان 1904 وعمره 46 سنة، وبوركيزة بعده في 15 ماي 1905 وهو يبلغ 28 سنة، وتوفي عبد الله الهيرتسي في 10 جويلية 1905 وعمره 33 سنة، والذي يرجع أساسا إلى الظروف اللاإنسانية في سجن كايان الذي وصفته أحد التقارير سنة 1904 أنه "حبس القمع بامتياز" (فيلين، 2012، الصفحات 230-233) .

الخاتمة:

تمكن سكان ريغة من خلال انتفاضة عين التركي بإثارة المسألة الجزائرية من جديد لدى الرأي العام في فرنسا، والتي أدت إلى نقاشات في البرلمان والحكومة الفرنسية، وكذا اهتمام الصحافة حول السياسة الاستعمارية والوضعية المأساوية للجزائريين تحتها.

وأثبتت هذه الانتفاضة التي كانت من الانتفاضات القليلة بعد ثورة المقراني سنة 1871 رفض الجزائريين المطلق للاستعمار والمقاومة المتواصلة، والتي كانت صلة وصل بين المقاومة الشعبية والمقاومة السياسية.

تبين الانتفاضة كذلك جانبا من أساليب الإدارة الاستعمارية ودور المعمرين فيها والذين تمكنوا جراء الامتيازات المقدمة لهم والقوانين الاستثنائية ضد الجزائريين من تحكمهم في مقاليد الحكم والحياة العامة في الجزائر باستغلال الجزائريين والأرض الجزائرية، والوقوف ضد أي إصلاح في فائدة الجزائريين يهدد هذا المسعى، كما يتخوفون من أي مناقشة برلمانية أو دراسة تحقيق حول وضعية الجزائرية، وهو ما جرى بعد انتفاضة عين التركي.

الإحالات

(1) أشار كريستيان فيلين إلى إمكانية وجود قتلى أكثر من الجانب الجزائري مستدلا بشهادة أحد قادة كتائب الرماة الذي تحدث عن 7 أو 8 قتلى (Rapport Bazinet, SHAT 1H 1020) وكذا جريدة لادياش ألجيريان التي تحدثت عن

16 شخصا (La Dépêche Algérienne, 29 avril 1901)، (كريستيان فيلين، انتفاضة مرغريت (عين التركي) 26 أفريل 1901، ترجمة أحمد بن محمد بكلي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص ص 53- 54.

(2) مباشرة بعد الانتفاضة، تقدم البرلمانيان مورينو ومارشال بطلب مساءلة رئيس الحكومة حول "مأساة مرغريت واللاأمن العام في الجزائر" والتي تواصلت لعدة جلسات بداية من 24 ماي 1901.

(3) تقع كايان في محافظة غوايانا الفرنسية على الساحل الشمالي الشرقي لأمريكا الجنوبية

المراجع:

- شارل روبير أجيرون. (2007). الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871-1919 (المجلد 1). (م.حاج مسعود وأ. بكلي، المترجمون) الجزائر: دار الرائد للكتاب.
- فيلين, ك. (2012). انتفاضة مرغريت (عين التركي) 26 أفريل 1901. (أ. ب. بكلي (.Trans الجزائر: دار القصبة للنشر.

-Bulletin du comité de l'Afrique Française
-Journal Officiel de la republique française
-Le Figaro
-Le Temps
-Phéline, C. (2017). Deux cas locaux de résistance paysanne à l'extension des terres de colonisation : la révolte de Margueritte (1901) et l'affaire des Beni-Dergoun (1895-1923) . Dans D. -Guignard, Propriété et société en Algérie contemporaine. Quelles approches ?. Aix-en-Provence: Institut de recherches et d'études sur le monde arabe et musulman.
-Vignon, L. (1919). Un programme de politique coloniale : les questions indigènes. Paris: librairie PLON.

للإحالة على هذا المقال:

ـ وليد بوشو، محمد بلقاسم، (2022)، « **المصادرة والقمع في الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر وردود فعل الجزائريين (انتفاضة عين التركي في 26 أفريل 1901 أنموذجا)**» . **المواقف**، المجلد: 18، العدد: 01، أوت 2022، ص. ص 801- 822.